قسم القانون الجنائي

الباعث في القانون الجنائي

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد من الباحثة

أميرة حمدي رشيدي ابراهيم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ.د. عمر محمد محمد سالم **مشـــرفاً ورئيساً**

أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق – جامعة القاهرة سابقاً

أ.د. عادل يحيـــــى **عضـــــواً**

أستاذ القانون الجنائي ووكيل كلية الحقوق لشئون الدراسات العيا– جامعة القاهرة سابقاً

المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود عبد المجيد **عضـــــواً**

النائب العام الاسبق

٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ * وَأَنَّ سَعْيَهُ

سَوْفَ يُرَىٰ * ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَىٰ ﴾

[النجم:٣٩- ٤٠- ٤١]

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحمد لله المتفرد بالبقاء والعظمة والكبرياء، الذي من علي بإتمام هذه الرسالة راجيا من الله أن تكون مكمن خير ونفع للجميع.

والمقام هنا مقام شكر وامتنان و عرفان.. فأتقدم بأعمق وأصدق معاني الشكر والعرفان وخالص الامتنان والتقدير .. إلى منارة العلم، وسيد المعرفة العالم الفاضل **الأستاذ الدكتور/ عمر محمد محمد سالم** أستاذ القانون الجنائي ورئيس المجالس النيابية سابقا والذي أكرمني بالإشراف على رسالتي.. وقدم لي المساعدة بكثير من الصبر.. وفيض من الخلق الرفيع.. رغم مشاغله المتعددة، والتزاماته الكثيرة، ولقد ضحى من أجلى بجهده ووقته وتوجيهاته القيمة، والتي كان لها الأثر الكبير في إخراج هذه الرسالة بالصورة التي عليها الآن. أدامه الله منارة علم يهتدي به وصرح معرفة لكل طالب علم، وسدد الله على طريق الخير خطاه.

كما أتوجه بخالص شكري وامتناني إلى **الأستاذ الفاضل الدكتور/ عادل يحيى** أستاذ القانون الجنائي ووكيل حقوق القاهرة لشئون الدراسات العليا والبحوث الأسبق الذي تكرم وشملني برعايته من خلال اشتراكه في عضوية لجنة الحكم على هذه الرسالة، مضحياً بوقته وجهده، رغم كثرة أعبائه – أسأل الله العلي القدير أن يبقيه مدرسة ، ينهل الجميع من علمه الفياض، وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما يطيب لي أن أسدي عميق شكري وامتناني **للمستشار الدكتور / عبد المجيد محمود عبد المجيد** النائب العام الأسبق الذي أثرني بشرف قبول الاشتراك في عضوية لجنة الحكم هذه الرسالة، وتحمل عبء قراءتها مضحياً بوقته وجهده فله مني أسمى آيات الشكر والعرفان وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى كلية الحقوق – جامعة القاهرة – أساتذة وإدارة وعاملين، وأخص بالشكر، قسم الدراسات العليا، فلهم مني جميعاً وافر التقدير والاحترام والامتنان. كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من وقف بجانبي، ومد لي يد العون والمساعدة والدعاء في إعداد هذه الرسالة المتواضعة.

والحمد الله رب العالمين

الباحثة

تمهيد

لقد كان غائباً على المفكرين والعلماء – فى ظل المناهج الوضعية – فكرة الدراسة المتجهة نحو تحليل الجوانب النفسية للإنسان لاكتشاف درجات الاستعداد الفكرية لديه وتحديد نوع العوامل المؤثرة عليه.

فحالة الإجرام هى ظاهرة مرضية تصيب الإنسان وليست طبيعة أصيلة فيه وذلك لأن الإنسان ليس مطبوعاً على سلوك السبيل الاجرامي، إذ الأصل فيه الفطرة السوية ولكنه ليس معصوماً من الخطأ ، فكل إنسان يحمل بين جنباته نفساً تملك الاستعداد للخير كما تملك الاستعداد للشر، فقد قال تعالى: ﴿**وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا* فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا**﴾[1]

فالمجرم له ظروفه وبواعثه التى تفاعلت مع استعداداته الفطرية فألقت به في حفائر الإجرام، أى أن الجريمة هى نتيجة تأثير مباشر لتلك العوامل المنشطة للاستعدادات الفكرية الكامنة في أعماق الإنسان.

فكانت القاعدة قديماً أن الفاعل يسأل عن كل النتائج الإجرامية المترتبة على سلوكه دون حاجة لإجراء أى بحث بشأن الصلة النفسية لفعله اكتفاءاً بتوافر علاقة السببية بين سلوكه والنتيجة التى حدثت.

وفي ظل التطورات التى نعيشها اليوم وضيق المعيشة وازدحام المحاكم بالجرائم نجد أن هناك أشخاصاً يستحقون بالفعل أن يكونوا مجرمين لدناءة بواعثهم، وهناك آخرون لا يستحقون أن يطلق عليهم لفظ المجرم رغم ارتكابهم الفعل الذى يجرمه القانون وذلك لشرف بواعثه ونبلها وصعوبة الظروف التى دفعتهم إلى سلوك طريق الجريمة.

ومن هنا أدركت أنه ليس بالضرورة أن يكون كل مذنب مجرم وليس كل مرتكب فعل مؤثم يستحق نفس العقاب الذى يستحقه المجرم الذى بواعثه دنيئة، فإنه ليس من الممكن أن يتساوى من يسرق طعام ليسد به رمقه لشدة جوعه وهو لا يملك المال الذى يشترى به هذا الطعام مع من يدفعه إلى السرقة رغبته في الحصول على المال، ومن

---

[1] (سورة الشمس – الآية ٧، ٨).

هنا صارت تساؤلات عديدة من ماهية الباعث في القانون الجنائى وكيف تعاملت معه القوانين الوضعية، هل له أهمية في مجال القانون الجنائى وهل يتساوى من يدفعه إلى السلوك باعث شريف مع من يدفعه باعث دنئ، وهل هناك حالات كانت جديرة بأن يتلمس فيها القانون بواعث الشخص التى دفعته إلى ارتكاب الجريمة لكى يقف على حدود المسئولية الجنائية له، أم أن الأمر يقتصر على ما منحه القانون للقاضى من سلطة تقديرية فى مجال العقوبة يستطيع من خلالها أن يحدد عقوبة الشخص بين حديها الأدنى والأقصى بالنظر لظروف الشخص وبواعثه التى دفعته إلى ارتكاب السلوك الإجرامي .

ولقد قمت بالبحث فى موضوع الباعث فى القانون الجنائى ومحاولة معرفة أثره فى المسئولية الجنائية فى التشريع المصري وبعض التشريعات الوضعية، ونظراً لأن الباعث نفسى فقمت بالتعرف على بعض النواحى النفسية ولكن لم أتوغل فيها وقصرت دراسة الباعث على مجال القانون الجنائى.

ومن خلال دراستى للباعث من الناحية الجنائية كانت القاعدة السائدة فى التشريعات الجنائية "أن الباعث ليس ركناً من أركان الجريمة وبالتالى عدم الاعتداد به لا سيما فى مجال التجريم"[1].

---

[1] وتعليل هذه القاعدة فى الفقه الفرنسي يرجع إلى اعتبار القصد فى الجريمة كالسبب فى الالتزام العقدى، وحيث أن القصد فى الجريمة واحد فكذلك السبب فى العقد، ولما كانت بواعث النشاط الإجرامي كبواعث العمل القانونى مختلفة ومتباينة باختلاف الأشخاص والظروف فكذلك القانون المدنى، فرغبة منه فى استقرار المعاملات فهو يقف عند حد الفكرة الواحدة المنضبطة ولا ينظر إلى بواعث التعاقد، وترتيباً على ذلك فالقانون الجنائى بالمثل، ومن أجل مكافحة الجريمة والقضاء عليها لا يعتد ببواعث الجانى التى تكدر وتعكر صفو المجتمع وأمانه، د. عبد المهيمن بكر سالم: القصد الجنائى فى القانون المصرى المقارن سنة ١٩٥٩. ص ٢٨٤ وما بعدها.

- Roger merle et André Vitu : Traité de droit criminel Paris 2000 , edution 7 p: 436.

تراجع أحكام النقض: حكم نقض ٢٠٢١/١١/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ٨٩ رقم ١٢٤١٠.

حكم نقض ٢٠٢١/١١/٠٦ مجموعة أحكام النقض س ٩٠ رقم ١٥٥٦١.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصحفة
- تمهيد	١
القسم الاول : القواعد العامة للباعث في القانون الجنائي	٦
الباب الأول : ماهية الباعث في القانون الجنائي	٨
الفصل الاول : تعريف الباعث واهميته وتمييزه عن المفاهيم الأخرى	١٠
المبحث الأول: المفهوم الفلسفي للباعث	١٢
المبحث الثاني: المفهوم الفقهي والقانوني للباعث	١٥
المبحث الثالث: الأهمية القانونية للباعث	٢٦
المبحث الرابع : التمييز بين الباعث والمفاهيم الأخري	٣٠
الفصل الثاني: الاتجاهات الفقهية لفكرة الباعث	٣٩
المبحث الأول: المدراس التقليدية للمسئولية الجنائية	٤١
المطلب الأول: المدرسة التقليدية الأولى	٤٢
المطلب الثانى: المدرسة التقليدية الحديثة	٤٨
المبحث الثانى : المدرسة الوضعية وحركة الدفاع الاجتماعي للمسئولية الجنائية	٥٢
المطلب الأول : المدرسة الوضعية	٥٣
المطلب الثانى : حركة الدفاع الاجتماعى	٦٠
الفصل الثالث : موضع الباعث من البنيان القانوني للجريمة	٦٣
المبحث الأول : الإرادة وعلاقتها بالباعث	٦٥
المبحث الثانى : القصد الجنائى وعلاقته بالباعث	٦٨
المبحث الثالث : الباعث والخطأ غير العمدى	٧٥

الموضوع	الصحفة
الفصل الرابع : أنواع البواعث	٨١
المبحث الأول : الباعث الشريف	٨٣
المبحث الثانى : الباعث الدنئ	٨٦
الباب الثانى : العوامل المؤثرة على الباعث في القانون الجنائى	٨٨
الفصل الأول : العوامل المحفزة للباعث في القانون الجنائى	٩٠
المبحث الأول: الغيبوبة أو حالة السكر وإدمان المخدرات	٩٤
المبحث الثاني: الوراثة	١٠٢
المبحث الثالث: الأمراض العقلية والنفسية	١٠٤
المبحث الرابع: البطالة والفقر	١٠٧
المبحث الخامس : السن	١١٠
المبحث السادس: العلاقة بين وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وإثارة البواعث	١٢٠
الفصل الثاني: العوامل المهيمنة على الباعث في القانون الجنائي	١٢٧
المبحث الأول : التقويم الديني	١٢٩
المبحث الثاني : العقوبة	١٣١
القسم الثاني: نطاق تطبيق الباعث في قواعد القانون الجنائي	١٤٠
الباب الأول: الباعث وأثره في القواعد التجريمية	١٤٢
الفصل الأول: دور الباعث في الإباحة	١٤٤
المبحث الاول: ماهية أسباب الإباحة	١٤٧
المبحث الثاني: تطبيقات استعمال الحق	١٥٧

الموضوع	الصحفة
المبحث الثالث : الباعث والدفاع الشرعي	١٦٣
المبحث الرابع: دور الباعث في إباحة السب والقذف	١٧٠
الفصل الثاني : الباعث في الجرائم ذات القصد الخاص	١٧٨
المبحث الاول: جريمة السرقة	١٨٠
المبحث الثاني: جريمة التزوير	١٨٨
المبحث الثالث: جريمة البلاغ الكاذب	١٩٣
الباب الثاني: تطبيقات لاثر الباعث في العقوبة	١٩٦
الفصل الاول: الباعث مؤثرا في العقوبة	١٩٨
المبحث الاول: حدود سلطة القاضي التقديرية	٢٠٠
المبحث الثاني: الاهتمام بالباعث يحقق العدالة والإصلاح	٢٠٦
المبحث الثالث: الباعث على الجريمة وعلاقته بسبق الإصرار	٢٠٨
المبحث الرابع: باعث الانتقام أو الأخذ بالثأر	٢١١
الفصل الثاني: تطبيقات لاثر الباعث المخفف للعقوبة	٢١٢
المبحث الاول: الباعث في الجريمة السياسية	٢١٤
المبحث الثاني: باعث الشفقة	٢٢٢
المبحث الثالث: باعث الاستفزاز	٢٢٧
الفصل الثالث: أثر الباعث على تشديد العقوبة	٢٣٠
المبحث الأول: اهمية الباعث في فهم الجريمة الإرهابية	٢٣٣
المبحث الثاني: ارتكاب الجريمة من أجل جريمة أخرى	٢٣٨
الخاتمة	٢٤١

الموضوع	الصحفة
النتائج	٢٤٤
التوصيات	٢٤٦
قائمة المراجع	٢٤٨
فهرس الموضوعات	٢٦٥

المستخلص

يعد الباعث في الجرائم عموماً عنصراً مهماً في رسم السياسة الجنائية للتجريم والعقاب، وتعد البواعث من المكونات النفسية المهمة التي تتعلق بعملية التجريم، والمسؤولية الجنائية، وفاعلية الردع الجزائي، كما أن الاهتمام التشريعي المتزايد بالبواعث التي تدفع المجرمين لتحقيق غاياتهم، تلك البواعث التي تكمن وراء السلوك الإجرامي وتحديد دور الباعث في تكوين القصد يجعل منه محوراً لأى سياسة جنائية ويتطلب ذلك اعتباره جزء لا يتجزأ من النموذج التشريعي للجريمة، وهو ما يمثل جوهر هذه الرسالة، فحالة الإجرام ليست نتيجة جبرية للفرد بل تنشأ عن بواعث خارجية، وكل الجرائم لها بواعث تؤثر في الفرد الذى له استعداد للجريمة، لأن الجريمة تنتج عن تأثير البواعث الخارجية وتؤديه إلى أن يأخذ السلوك الإجرامي.

الكلمات الدالة:

الباعث . الدافع . المسؤولية الجنائية . المخدرات . وسائل الإعلام . التقويم الديني . العقوبات